

نظرة عامة

يشتمل العون الإنمائي العربي على المساعدات الإنمائية الثنائية، التي تقدمها حكومات الدول العربية بشكل مباشر، ومن خلال صناديق التنمية الوطنية التابعة لها، كما يشتمل على المساعدات الإنمائية التي تقدمها مؤسسات التنمية العربية الإقليمية الأعضاء في مجموعة التنسيق⁽¹⁾، ومساهمات الدول العربية في مؤسسات التمويل الدولية، فضلاً عن ما تقدمه الهيئات الخيرية والمنظمات غير الحكومية.

ارتفعت المساعدات الإنمائية الميسرة الرسمية المقدمة من الدول العربية المانحة⁽²⁾ في عام 2014 إلى حوالي 18.5 مليار دولار، بزيادة قدرها نحو 4.7 مليار مقارنة بالمساعدات الإنمائية المقدمة خلال عام 2013. وبذلك بلغ إجمالي ما قدمته الدول العربية من مساعدات إنمائية ميسرة خلال الفترة (1970-2014) حوالي 190.6 مليار دولار. وقد بلغت نسبة العون الإنمائي العربي إلى الناتج القومي الإجمالي للدول العربية المانحة الرئيسية حوالي 1.11 في المائة في عام 2014.

ومن جانب آخر، سجلت المساعدات الإنمائية المقدمة من مؤسسات مجموعة التنسيق في عام 2014 حوالي 15.4 مليار دولار، مقابل حوالي 12.3 مليار دولار في عام 2013 مسجلة بذلك ارتفاعاً نسبته حوالي 25.2 في المائة. وشكلت الالتزامات المقدمة منها للدول العربية نسبة 45.1 في المائة في عام 2014 مقارنة بنسبة 47.4 في عام 2013.

يوضح التوزيع القطاعي للعمليات التمويلية لمؤسسات مجموعة التنسيق لعام 2014، الاهتمام المتواصل بدعم مشروعات البنى الأساسية، وعلى وجه الخصوص مشاريع الطاقة بمختلف أنواعها. إذ بلغ إجمالي المساعدات الإنمائية الموجهة لهذه المشروعات خلال عام 2014 حوالي 6.6 مليار دولار تشكل حوالي 43.1 في المائة من إجمالي المساعدات المقدمة خلال نفس العام.

فيما يخص المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة للدول العربية من جميع المصادر، باستثناء العون المؤسسي العربي، فقد بلغ إجمالي هذه المساعدات حوالي 22 مليار دولار عام 2013 بزيادة نسبتها 47.3 عن عام 2012. وتشكل هذه

(1) أعضاء مجموعة التنسيق: البنك الإسلامي للتنمية، صندوق أبوظبي للتنمية، صندوق الأوبك للتنمية الدولية (أوفيد)، الصندوق السعودي للتنمية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا، برنامج الخليج العربي للتنمية (أجفند)، صندوق النقد العربي، وصندوق قطر للتنمية.

(2) يشمل هذا المبلغ إجمالي التزامات المساعدات الإنمائية المقدمة من السعودية، وصافي السحب بالنسبة للدول الأخرى.

المساعدات نحو 14.7 في المائة من إجمالي العون الإنمائي الرسمي المقدم للدول النامية خلال عام 2013. وتشير التقديرات الأولية للجنة المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى استقرار صافي المساعدات الإنمائية الرسمية في حدود 135.2 مليار دولار في عام 2014 مقابل 135.1 مليار دولار المسجل في عام 2013.

المساعدات الإنمائية العربية

توجه المساعدات الحكومية الثنائية في معظمها إلى تغطية العجز في الموازنات العامة للدول المستفيدة ومقابلة التزاماتها المالية الخارجية. ويهدف التمويل الإنمائي المقدم من مؤسسات مجموعة التنسيق، بشكل رئيسي، إلى دعم برامج الإصلاح الاقتصادي وتنفيذ مشاريع إنمائية في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية إضافة إلى المشاريع المشتركة بين الدول المستفيدة. كما يهدف العون المقدم من الدول العربية من خلال مؤسسات التمويل الدولية إلى المساهمة في تغطية العجز في الموازنات العامة وميزان المدفوعات للدول المستفيدة، وتنفيذ برامج الإصلاح فيها، بالإضافة إلى تمويل مشاريعها التنموية. أما العون الأهلي، فيركز بشكل أساسي على دعم العمل الخيري ومواجهة الاضطرابات والكوارث الطبيعية.

وتماشياً مع احتياجات الدول المستفيدة ومتطلباتها التنموية، تساهم المساعدات الإنمائية العربية بشكل أساسي في تمويل المشاريع في قطاعات البنى التحتية مثل النقل والاتصالات والطاقة والكهرباء والمياه. وفي ظل الاهتمام المتواصل بقضايا التنمية الاجتماعية في الدول النامية بصفة عامة، تساهم تلك المساعدات كذلك في تمويل المشاريع في قطاعات الخدمات الاجتماعية التي تهدف إلى مكافحة الفقر والبطالة مثل مشاريع الصناديق الاجتماعية للتنمية، والتنمية الريفية، والسكن الاجتماعي، والتسليف الإنمائي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ويتبين من التطورات في المساعدات الإنمائية العربية، وخاصة منها المساعدات الحكومية الثنائية، أن حجمها يتأثر بشكل مباشر بحجم الإيرادات النفطية للدول العربية المصدرة للنفط التي تمثل المصدر الرئيسي لتلك المساعدات. والجدير بالذكر أنه بالرغم من الانخفاض في حجم العون الإنمائي العربي خلال الفترات التي شهدت انخفاضاً كبيراً في أسعار النفط على المستوى العالمي، إلا أن ذلك العون لم يتوقف ولم تقل نسبته عن 0.3 في المائة من الدخل القومي الإجمالي السنوي للمانحين الرئيسيين.

كما يشمل نطاق أنشطة الصناديق والهيئات المالية العربية والدولية الأعضاء في مجموعة التنسيق، أكثر من 130 دولة حول العالم، وبالتالي فهناك تداخل مع نطاق عمليات مؤسسات التمويل الدولية مثل البنك الدولي، وبنك الاستثمار الأوروبي، والبنك الأفريقي للتنمية والبنك الآسيوي للتنمية إلى جانب هيئات مالية دولية أخرى. ومن أجل تحسين فعالية العون المقدم للدول المستفيدة ولمؤسساتها من مختلف الجهات المانحة، فقد شهدت السنوات القليلة الماضية تكثيف مستوى التعاون بين مؤسسات مجموعة التنسيق والمؤسسات الدولية ليشمل تبادل الخبرات حول آليات وأساليب العون، والعمل على تنسيق الجهود في قضايا التنمية الاجتماعية مثل مكافحة الفقر والتعليم والصحة والتشغيل، إذ انسجمت

توجهات المساعدات الإنمائية العربية مع الأهداف الدولية للألفية بالإضافة إلى مساهماتها في الجهود الدولية في إطار خطة التنمية لما بعد عام 2015.

تتلخص أهم سمات المساعدات الإنمائية العربية فيما يلي:

أولاً: يقدم القسم الأكبر من العون الإنمائي العربي على المستوى الثنائي من خمس دول خليجية هي المملكة العربية السعودية، دولة الكويت، دولة الإمارات العربية المتحدة، ودولة قطر بالإضافة إلى عُمان. فقد بلغ إجمالي المساعدات الإنمائية الرسمية لهذه الدول حوالي 18.5 مليار دولار في عام 2014.

ثانياً: اضطلاع مؤسسات مجموعة التنسيق بالدور المؤسسي للعون العربي من خلال تقديم العون الإنمائي للدول العربية والدول النامية الأخرى بأشكال مختلفة تشمل القروض الميسرة، والتي تتمثل في انخفاض سعر الفائدة، وطول فترتي السماح والسداد، وارتفاع عنصر المنحة، والمساعدات الفنية والمنح.

ثالثاً: ملكية البلدان المستفيدة لبرامجها واستقلاليتها في تحديد أهدافها وترتيب أولوياتها الإنمائية، واختيار مشاريعها وكذلك استقلاليتها في مجالات التقييم واتخاذ القرار. إذ تعمل مؤسسات مجموعة التنسيق على أن تكون شريكة مساندة في التنمية مع الدول المستفيدة، وفق المبدأ الذي يتمثل في أن يقوم المستفيد في نهاية المطاف بإعداد استراتيجيته الإنمائية ويتولى مسؤولية تنفيذها.

رابعاً: الالتزام بقواعد الشفافية التامة في مختلف مراحل تنفيذ المشروع وفقاً للقواعد والضوابط التي تستهدف سلاسة الإجراءات وضمن جدوى المشروعات من حيث الجوانب الإدارية والاقتصادية والمالية والقانونية للمشروعات وذلك للتأكد من سلامتها الفنية وجودها الاقتصادية.

خامساً: التضامن مع الفقراء حيث يشكل موضوع التخفيف من حدة الفقر هدفاً ثابتاً في عمليات مؤسسات مجموعة التنسيق إذ أن جزءاً كبيراً من هذه العمليات يوجه إلى تمويل مشاريع في قطاعات كالزراعة لما لهذا القطاع من دور في توفير السلع الغذائية في المناطق الأكثر فقراً، فضلاً عن دعم مشاريع قطاعي الصحة والتعليم لما لهما من دور إيجابي في تحسين مستويات المعيشة، وتنمية الموارد البشرية، وخلق الظروف المواتية للاعتماد على قدراتها الذاتية.

سادساً: التعاون جنوب - جنوب، وهذا المبدأ مكرّس ضمن اختصاصات معظم مؤسسات المجموعة من حيث أن التدفقات المالية والعينية تأتي من دول نامية وتوجه لفائدة دول نامية أخرى. وإلى جانب هذا، فإن النتائج الهامة التي حققتها مؤسسات مجموعة التنسيق في تمويل مشاريع التنمية في الدول المستفيدة وفي المنطقة العربية على الخصوص، كان لها الأثر في جذب مؤسسات التمويل الإنمائي الدولية للاستفادة من خبرتها في الدول العربية على وجه الخصوص.

فقد شهدت السنوات القليلة الماضية أتساع نطاق الحوار بين مؤسسات مجموعة التنسيق وعدد كبير من المؤسسات الدولية المانحة للعون إلى جانب هيئات ومنظمات دولية معنية بتمويل التنمية.

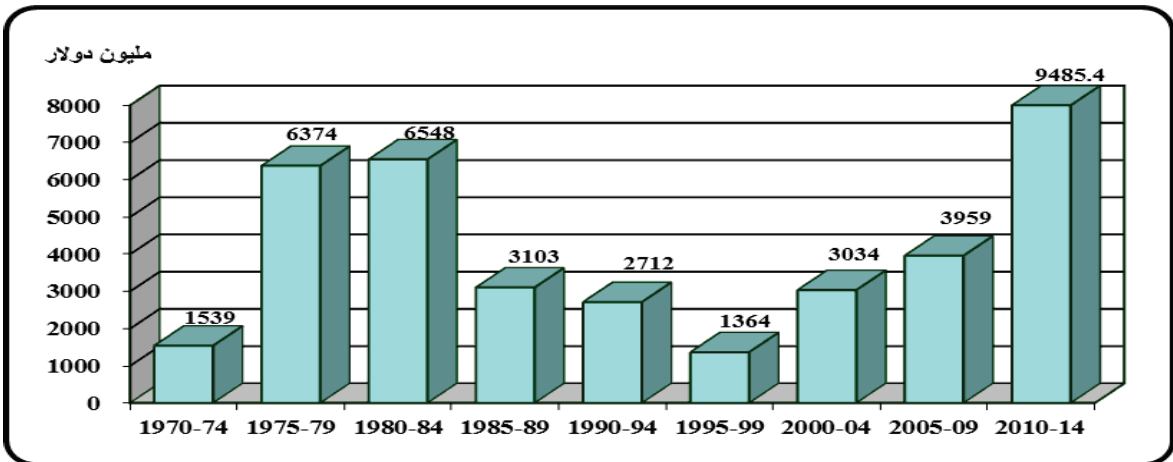
العون الإنمائي العربي خلال عام 2014

أولاً: المساعدات الإنمائية العربية الثنائية

بلغ إجمالي المساعدات الإنمائية المقدمة من الدول العربية حوالي 18.5 مليار دولار عام 2014، بمعدل زيادة بلغ حوالي 34.5 في المائة مقارنة بعام 2013. وشكلت المساعدات المقدمة من دول مجلس التعاون الخليجي المصدر الأساسي لتلك المساعدات، حيث بلغ صافي المساعدات المقدمة من السعودية نحو 14.0 مليار دولار، أي حوالي 75.6 في المائة من الإجمالي، تليها الإمارات حوالي 2.0 مليار دولار أي حوالي 10.6 في المائة، وبلغ صافي السحب من المساعدات المقدمة من الكويت حوالي 1.9 مليار دولار أي حوالي 10.4 في المائة، ومن قطر حوالي 584 مليون دولار أي حوالي 3.2 في المائة، ومن عُمان بحوالي 60 مليون دولار أي حوالي 0.3 في المائة.

بلغ إجمالي المساعدات الإنمائية الميسرة المقدمة من الدول العربية خلال الفترة (1970-2014) حوالي 190.6 مليار دولار، منها حوالي 183.6 مليار دولار أي ما يعادل حوالي 96.3 في المائة من دول مجلس التعاون الخليجي، وحوالي 6.8 مليار دولار من الدول العربية الأخرى. وقد بلغت نسبة مساهمة السعودية حوالي 67.1 في المائة من مجموع المساعدات، وتليها الكويت بنسبة حوالي 13.7 في المائة، والإمارات بنسبة حوالي 8.3 في المائة، وقطر بنسبة حوالي 6.7 في المائة، وعُمان بنسبة حوالي 0.5 في المائة. كما بلغت نسبة مساهمة العراق، وليبيا، والجزائر حوالي 3.6 في المائة، الملحق (1/11) والشكل (1).

الشكل (1): المتوسط السنوي للعون الإنمائي العربي (2014-1970)



المصدر: الملحق (1/11).

بلغت نسبة المساعدات الإنمائية العربية إلى الدخل القومي الإجمالي للدول العربية المانحة الرئيسية حوالي 1.11 في المائة عام 2014 بالمقارنة مع 0.85 في المائة في عام 2013، وهو ما يزيد بحوالي 50 في المائة عن النسبة التي حددتها الأمم المتحدة للإبقاء على المساعدات الإنمائية الرسمية عند مستوى 0.7 في المائة، الملحق (2/11).

فقد احتلت دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى عالمياً للعام الثاني على التوالي، كأكبر مانح للمساعدات الإنمائية الرسمية خلال عام 2014 قياساً بدخلها القومي، حيث بلغ حجم مساعدتها الإنمائية الرسمية المقدمة لعدد من الدول من بينها الدول العربية نحو 4.89 مليار دولار بنسبة 1.17 في المائة من الدخل القومي الإجمالي.

ثانياً: المساعدات الإنمائية لمؤسسات مجموعة التنسيق

حققت مؤسسات مجموعة التنسيق العديد من الإنجازات على صعيد تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية ودعم التنمية وسياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول المستفيدة من جهة، وعلى صعيد تعزيز الترابط الاقتصادي العربي على وجه الخصوص. فقد توسعت أنشطة هذه المؤسسات في السنوات الأخيرة، وذلك حرصاً على مواكبة التغير في الاحتياجات التمويلية للدول المستفيدة في البيئة الاقتصادية. فقد ازداد اهتمام مؤسسات المجموعة بدعم القطاع الخاص، سواء من قبل المؤسسات التي لم تكن تقدم خدمات لهذا القطاع حيث أقدمت على إحداث تسهيلات موجهة لهذا الغرض، أو من قبل تلك المؤسسات التي كانت تقدم خدمات أو تسهيلات للقطاع الخاص بحيث زادت من حجم هذه التمويلات كما استحدثت أساليب جديدة لتمويل هذا القطاع. وتغطي المساعدات التي تقدمها مؤسسات المجموعة كافة مجالات وقطاعات التنمية، وتستخدم في ذلك كافة أساليب أو أشكال التمويل الرئيسية المتعارف عليها، كالإقراض، أو المساهمة المباشرة، أو توفير الضمانات المختلفة. فضلاً عن ذلك فقد توسع نشاط معظم مؤسسات المجموعة في مجال المعونات وتقديم المشورة وإجراء الدراسات، بالإضافة إلى تدريب الكوادر البشرية، وذلك لكون هذه الخدمات تشكل نشاطاً تكملياً ومصاحباً للنشاط التمويلي بما يساعد على تحقيق الأغراض المرجوة.

أ- مجالات المساعدات الإنمائية لمؤسسات مجموعة التنسيق

في مجال دعم التنمية الاقتصادية: تعتبر مساهمة مؤسسات مجموعة التنسيق في تطوير قطاعات البنية الأساسية والإنتاجية من أهم إنجازاتها. فعلى صعيد قطاعات البنية الأساسية، فقد أولت الدول المستفيدة والدول العربية على وجه الخصوص في إطار إعداد خطط واستراتيجيات التنمية اهتماماً خاصاً بتحديث وتنمية هذه القطاعات. كما أن مؤسسات المجموعة تتجاوب مع ذلك بتركيز أنشطتها التمويلية على هذه القطاعات لتلبية الاحتياجات فيها. وقد اشتملت مساهمات مؤسسات مجموعة التنسيق بصورة عامة على إنشاء الطرق، وتحديث الموانئ البحرية والسكك الحديدية والمطارات، وبناء شبكات للاتصالات ومحطات لتوليد وتوزيع الطاقة الكهربائية، وكذلك محطات تنقية وضخ مياه الشرب، ومحطات لتجميع ومعالجة مياه الصرف الصحي.

في مجال دعم القطاعات الإنتاجية: أنصب التركيز على قطاع الزراعة وإن اختلف الأمر بين دولة وأخرى حسب أولوياتها وبرامجها في هذا الصدد. واستهدفت مساهمات مؤسسات مجموعة التنسيق، تحسين استغلال الموارد الزراعية واستصلاح الأراضي مع التركيز بشكل خاص على استثمار الموارد المائية عبر المساهمة في تشييد السدود وإقامة شبكات الري. كما اشتملت مساهمات مؤسسات مجموعة التنسيق في قطاع الصناعة على دعم المشاريع الاستخراجية في مجال التعدين ومشاريع التصنيع الأساسي كالإسمنت والحديد والأسمدة الكيماوية.

في مجال دعم الاستقرار الاقتصادي: تساهم مؤسسات المجموعة المتخصصة في دعم الاستقرار الاقتصادي وتهيئة البيئة الاقتصادية المحفزة للنمو، كما تحرص مؤسسات المجموعة المعنية على تطوير تسهيلات المتاحة في هذا الصدد لدعم الإصلاحات الهيكلية التي تعزز هذا الاستقرار الاقتصادي الكلي. ويقدم صندوق النقد العربي دعماً تمويلياً وفنياً لبرامج التصحيح لمعالجة الاختلالات المالية والهيكلية عبر تقديم مجموعة من التسهيلات الائتمانية القصيرة والمتوسطة الأجل حسب احتياجات كل دولة، مع توفير المشورة والمساعدة الفنية في إعداد إجراءات وعناصر هذه البرامج ومتابعة تنفيذها. كما حرصت مؤسسات المجموعة المعنية على تطوير تسهيلات المتاحة في هذا الصدد لدعم الإصلاحات الهيكلية التي تعزز هذا الاستقرار الاقتصادي الكلي. ولا شك أن تحقيق الاستقرار الاقتصادي، يمثل شرطاً أولياً لنجاح جهود التنمية.

في مجال دعم التنمية الاجتماعية: أولت مؤسسات مجموعة التنسيق اهتماماً خاصاً لدعم قطاعات التنمية الاجتماعية من خلال المساهمة في تطوير قطاعات البنى الأساسية، وتحسين المستوى المعيشي والخدمي للسكان من جهة. ومن جانب آخر، إلى توفير مزيد من التمويل لمشاريع التنمية الاجتماعية وبشكل خاص في مجال دعم التعليم النظامي والتدريب المهني وتحسين الخدمات الصحية، بالإضافة إلى مكافحة الفقر والبطالة في الدول المستفيدة من خلال تقديم قروض التسليف الإنمائي لمساعدة الشرائح الاجتماعية الأقل دخلاً.

في مجال تشجيع التجارة ساهمت مؤسسات مجموعة التنسيق التي تنشط في مجال تيسير وتمويل التجارة في تحقيق زيادة نسبة المبادلات التجارية. كما ساهمت في الترويج للصادرات العربية وفي تقديم الدعم لتطوير الموانئ البحرية وزيادة طاقاتها، وتطوير السكك الحديدية، الأمر الذي أدى إلى انعكاسات إيجابية على النشاط التجاري للدول العربية.

ب- حجم المساعدات الإنمائية المقدمة من مؤسسات مجموعة التنسيق

بلغ إجمالي التزامات العمليات التمويلية لمؤسسات مجموعة التنسيق، في عام 2014 حوالي 15.4 مليار دولار، أي بزيادة بلغت نسبتها حوالي 25.2 في المائة بالمقارنة مع العام السابق. وبلغت نسبة مساهمة البنك الإسلامي للتنمية في إجمالي هذه الالتزامات حوالي 68.5 في المائة، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي حوالي 9.7 في المائة، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية حوالي 7.9 في المائة، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية حوالي 4.9 في المائة، والصندوق السعودي للتنمية حوالي 4.4 في المائة، وصندوق أبو ظبي للتنمية حوالي 1.8 في المائة،

وصندوق النقد العربي حوالي 1.7 في المائة، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا حوالي 1.0 في المائة، وبرنامج الخليج العربي للتنمية 0.1 في المائة، الملحق (3/11).

التوزيع الجغرافي: بلغت نسبة ما حصلت عليه مجموعة الدول العربية من مجموع التزامات العمليات التمويلية لمؤسسات التنمية العربية خلال عام 2014 حوالي 45.1 في المائة مقابل 47.4 في المائة في عام 2013، ومجموعة الدول الآسيوية حوالي 28.3 في المائة مقابل 30.9 في المائة في عام 2013، ومجموعة الدول الأفريقية حوالي 20.1 في المائة مقابل 17.1 في المائة في عام 2013، ومجموعة الدول الأخرى حوالي 3.4 في المائة بما يمثل نفس المستوى المسجل العام السابق عليه، ومجموعة دول أمريكا اللاتينية حوالي 3.1 في المائة مقابل 1.2 في المائة في عام 2013، الملحق (3/11).

التوزيع القطاعي: بلغ نصيب قطاع الطاقة الذي يشمل الكهرباء والنفط والغاز حوالي 43.1 في المائة من إجمالي التزامات مؤسسات التنمية العربية خلال عام 2014، يليه القطاعات الأخرى التي تشمل الصحة والتعليم والإسكان ودعم موازين المدفوعات بنحو 22.4 في المائة، ثم قطاع النقل والاتصالات حوالي 14.4 في المائة، ثم قطاع الزراعة والثروة الحيوانية بحوالي 10.1 في المائة، يليه قطاع المياه والصرف الصحي بنحو 7.3 في المائة، وأخيراً قطاع الصناعة والتعدين بحوالي 2.7 في المائة، الملحق (4/11).

عمليات مؤسسات مجموعة التنسيق حسب مجموعات الدول المستفيدة

توضح البيانات المتوفرة لدى أمانة التنسيق الخاصة بالعمليات التمويلية لمؤسسات مجموعة التنسيق المسجلة خلال عام 2014 والموزعة حسب مجموعة الدول المستفيدة ما يلي:

مجموعة الدول العربية

بلغ إجمالي عدد العمليات في الدول العربية نحو 165 عملية بلغت قيمتها 6.9 دولار، واستفادت جمهورية مصر العربية بنحو 25 عملية بمبلغ يعادل 2.99 مليار دولار، أي ما يمثل 15.2 في المائة من المجموع الذي استفادت منه المنطقة العربية والمقدر بـ 6.9 مليار دولار. يبيّن التوزيع القطاعي لعمليات مؤسسات المجموعة في مصر خلال عام 2014، إلى أن 72 في المائة من مجموع هذه العمليات وجهت لتمويل مشاريع الطاقة في مصر. (40 في المائة لمشاريع الكهرباء، و32 في المائة لمشاريع الغاز)، في حين لم يستفد قطاع الزراعة والثروة الحيوانية إلا من 4 في المائة من حجم التمويل.

مجموعة الدول الإفريقية

بلغ عدد العمليات في مجموعة الدول الإفريقية نحو 202 عملية قيمتها 3.1 مليار دولار. حصلت بوركينا فاسو والسنغال على الجزء الأكبر من التدفقات المالية لمؤسسات مجموعة التنسيق الموجهة للقارة الإفريقية خلال عام 2014 بمبلغ 404.5 مليون دولار و 321.8 مليون دولار على التوالي. يشير التوزيع القطاعي لعمليات مؤسسات المجموعة في مجموعة البلدان الإفريقية إلى بروز قطاعات الطاقة والطرق والزراعة والمياه كأولويات التنمية في هذه المنطقة. حيث استحوذ قطاع الطرق وقطاع الزراعة والثروة الحيوانية وقطاع المياه على أكثر من 50 في المائة من مجموعة عمليات المجموعة في بوركينا فاسو، حيث استفادت هذه القطاعات على 23 في المائة و 17 في المائة و 12 في المائة على التوالي من المجموع المسجل لهذا البلد. في حين شكل عدد العمليات الذي خصصت لقطاع الطاقة (كهرباء و نفط وغاز) في بنغلاديش حوالي 50 في المائة من مجموع العمليات في هذا البلد.

مجموعة الدول الآسيوية

بلغ إجمالي عدد العمليات في القارة الآسيوية نحو 89 عملية بقيمة 4.4 مليار دولار. استفادت بنغلاديش بـ 15 عملية منها بمبلغ إجمالي في حدود 1.73 مليار دولار. يتبين من التوزيع القطاعي لعمليات مؤسسات المجموعة في البلدان الآسيوية أن بلدان هذه القارة أولت اهتمامات خاصة لقطاعات الطاقة (كهرباء، غاز و نفط) والزراعة والثروة الحيوانية والصناعة. حيث تشير الأرقام إلى أن 47 في المائة من مجموع العمليات التمويلية للمجموعة التي استفادت منها دول المنطقة خصصت لقطاع الطاقة (كهرباء، نفط وغاز)، و 20 في المائة لقطاع الزراعة و 13 في المائة لقطاع الصناعة.

مجموعة دول أمريكا اللاتينية

بلغ عدد العمليات في دول أمريكا اللاتينية نحو 26 عملية بقيمة 478 مليون دولار. استفادت سورينام بنحو 9 عمليات بقيمة 132.3 مليون دولار من مجموع 26 عملية خصصت لمنطقة أمريكا اللاتينية والتي بلغت 477.9 مليون دولار. استحوذ قطاعي التعليم والصحة على نحو 67 في المائة من مجمل التمويل، حيث يُبين التوزيع القطاعي إلى أن عمليات المجموعة في سورينام، وُجّهت تقريباً إلى تمويل مشاريع الخدمات الاجتماعية حيث خصصت 34 في المائة من مجموع هذه العمليات إلى قطاع التعليم و 33 في المائة إلى قطاع الصحة.

نشاط مؤسسات مجموعة التنسيق خلال الفترة (2010-2014)

تواصل مؤسسات مجموعة التنسيق جهودها بهدف زيادة وتيرة التنمية في البلدان المستفيدة وذلك تماشياً مع احتياجات هذه البلدان ومتطلبات برامجها التنموية. وتشير البيانات المتوفرة لدى أمانة التنسيق بأن نشاط مؤسسات مجموعة التنسيق، خلال الفترة 2010 - 2014 قد أمتد إلى 121 دولة لتنفيذ 2399 عملية بقيمة إجمالية قُدرت بـ 49.2 مليار دولار. وقد شملت هذه العمليات القروض والمنح والمعونات إلى جانب عمليات تمويل التجارة الخارجية ودعم القطاع الخاص، والمساهمة في تمويل ميزان المدفوعات للدول المستفيدة وعمليات أخرى، جدول (1) وشكل (2).

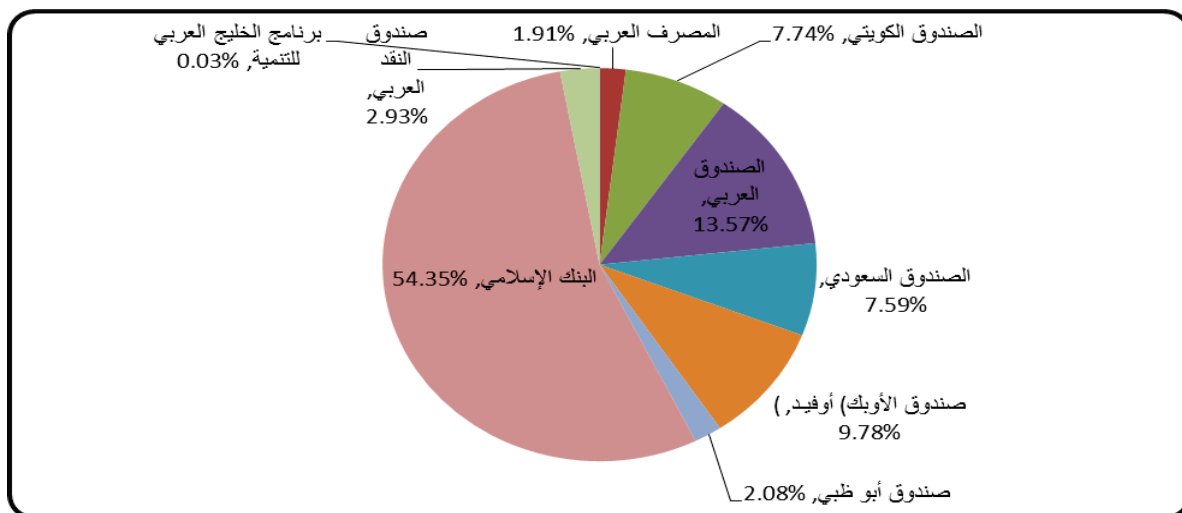
جدول رقم (1)
توزيع العمليات التمويلية وفقاً لطبيعتها ومصادر تمويلها
(2010-2014)

(مليون دولار)

مؤسسات التنمية	القروض		المنح والمعونات الفنية		عمليات اخرى*		تمويل تجارة		قطاع خاص		ميزان مدفوعات		الاجمالي	
	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة
1- البنك الاسلامي	168	1,501	363	97	367	18,646	96	6,530	-	-	-	-	994	26,773
2- صندوق ابوظبي	34	901	4	25	-	-	-	-	100	1	-	-	39	1,027
3- أوفيد	222	3,556	323	97	-	-	28	699	34	467	-	-	607	4,818
4- الصندوق السعودي	119	3,738	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	119	3,738
5- الصندوق العربي	69	6,495	139	160	-	-	-	-	2	26	-	-	210	6,681
6- الصندوق الكويتي	111	3,798	13	16	-	-	-	-	-	-	-	-	124	3,814
7- المصرف العربي	105	888	133	36	-	-	-	-	3	152	-	-	241	939
8- أجيست	4	8	45	9	-	-	-	-	-	-	-	-	49	17
9- صندوق النقد العربي	10	963	-	-	-	-	-	-	-	-	6	478	16	1,441
10- صندوق قطر	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الكلي	842	21,847	1,020	440	367	18,646	124	7,229	40	608	6	478	2,399	49,248

المصدر: أمانة التنسيق.
* عمليات البنك الإسلامي.

الشكل (2): توزيع العمليات التمويلية ومصادر تمويلها
(2010-2014)



المصدر: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، أمانة التنسيق لمؤسسات التنمية.

القطاعات المستفيدة من عمليات مؤسسات مجموعة التنسيق خلال الفترة 2010 – 2014

لقد وجهت عمليات مؤسسات مجموعة التنسيق خلال الفترة 2010 – 2014 لتمويل المشاريع في القطاعات التالية:

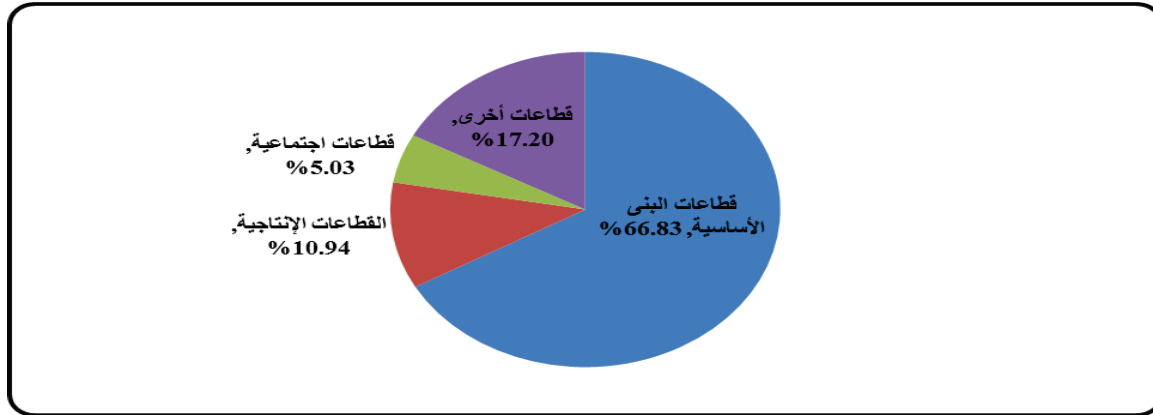
- البنى الأساسية: وتشمل النقل والاتصالات والطاقة بأشكالها الثلاثة (كهرباء، ونفط، وغاز)، المياه، والصرف الصحي. وقد بلغ عدد العمليات الخاصة بهذه القطاعات 784 عملية بقيمة إجمالية في حدود 32.9 مليار دولار.
- القطاعات الإنتاجية: وتشمل الزراعة، والثروة الحيوانية، والصناعة، والتعدين، وبلغ عدد العمليات 351 عملية بمبلغ إجمالي في حدود 5.4 مليار دولار.
- القطاعات الاجتماعية: وتشمل التعليم، والصحة، والإسكان بلغ عدد العمليات لهذه القطاعات 275 بمبلغ إجمالي قُدّر بحوالي 2.5 مليار دولار.
- قطاعات أخرى: والتي تشمل القطاع المصرفي وقطاعات أخرى، فقد بلغ عدد العمليات فيها 989 عملية بمبلغ إجمالي قدره 8.5 مليار دولار، جدول (2) والشكل (3).

جدول رقم (2)
التوزيع القطاعي للعمليات التمويلية
(2010-2014)

الاجمالي	2014		2013		2012		2011		2010		القطاعات الاقتصادية
	عدد العمليات	قيمة العمليات	عدد العمليات	قيمة العمليات	عدد العمليات	قيمة العمليات	عدد العمليات	قيمة العمليات	عدد العمليات	قيمة العمليات	
											(1) قطاعات البنى الأساسية :
											- النقل والاتصالات
10,567	320	2,221	57	2,260	80	1,925	65	1,857	52	2,304	66
17,203	287	6,665	92	4,427	65	2,554	60	1,442	31	2,114	39
5,140	177	1,132	46	923	41	1,257	31	883	23	945	36
32,910	784	10,019	195	7,610	186	5,736	156	4,182	106	5,363	141
											(2) القطاعات الإنتاجية :
4,311	306	1,554	66	1,246	104	742	62	489	30	280	44
1,078	45	415	12	301	11	26	4	103	5	234	13
5,389	351	1,969	78	1,547	115	768	66	591	35	514	57
											(3) قطاعات اجتماعية :
933	153	440	86	493	67	-	-	-	-	-	-
965	112	370	56	595	56	-	-	-	-	-	-
576	10	366	5	210	5	-	-	-	-	-	-
2,475	275	1,176	147	1,298	128	-	-	-	-	-	-
											(4) قطاعات أخرى :
3,799	258	1,861	147	1,938	111	-	-	-	-	-	-
4,675	731	427	61	167	33	1,948	230	1,043	147	1,091	260
8,473	989	2,288	208	2,104	144	1,948	230	1,043	147	1,091	260
49,248	2399	15,451	628	12,560	573	8,452	452	5,816	288	6,968	458

المصدر: أمانة التنسيق.
ملاحظة: عمليات مؤسسات مجموعة التنسيق للفترة 2010 - 2012، ادرجت ضمن "قطاعات أخرى" وتشمل خدمات التعليم، والصحة، والإسكان، ودعم موازين المدفوعات.

الشكل (3): التوزيع القطاعي للعمليات التمويلية
(2010-2014)



المصدر: أمانة التنسيق

الجهات المستفيدة من عمليات مؤسسات مجموعة التنسيق خلال الفترة 2010 – 2014

استفادت 121 جهة (دول ومؤسسات) من عمليات مؤسسات مجموعة التنسيق المسجلة خلال الفترة من 2010 - 2014، منها 809 عملية خصصت للدول العربية بقيمة 23.5 مليار دولار، ما يمثل 47.7 في المائة من مجموع عمليات مؤسسات المجموعة خلال الفترة. و 837 عملية للدول الأفريقية بقيمة 8.4 مليار دولار، و 387 عملية للدول الآسيوية بقيمة 14.8 مليار دولار، و 76 عملية للبلدان اللاتينية بقيمة 1.0 مليار دولار، بالإضافة إلى 40 عملية في بلدان أخرى بقيمة 975 مليون دولار، و 250 عملية لهيئات ومنظمات بقيمة 554 مليون دولار، جدول (3) والشكل (4).

جدول رقم (3)
توزيع العمليات التمويلية حسب مجموعة البلدان المستفيدة
(2010-2014)

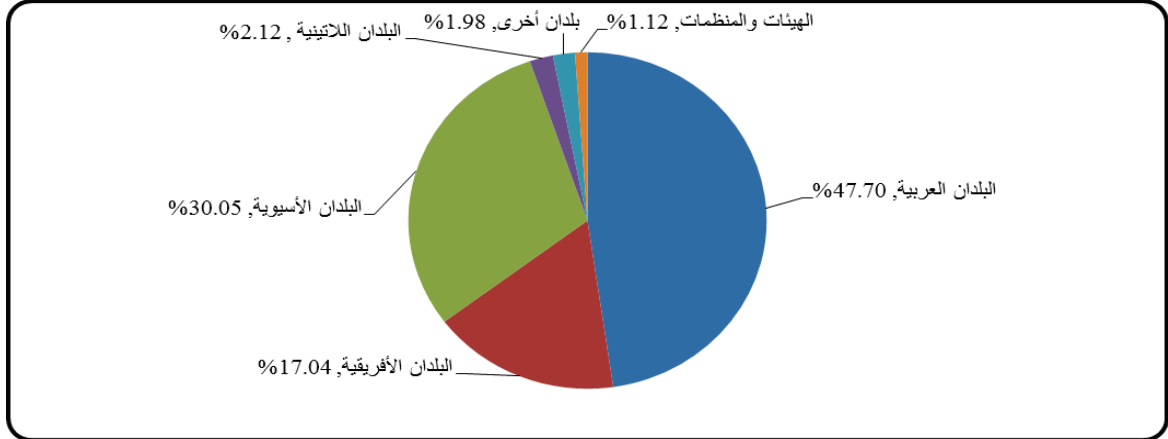
(مليون دولار)

المجموع	2014			2013			2012			2011			2010			مجموعة البلدان / الهيئات والمنظمات		
	العدد	عدد العمليات	قيمة العمليات	العدد	عدد العمليات	قيمة العمليات	العدد	عدد العمليات	قيمة العمليات	العدد	عدد العمليات	قيمة العمليات	العدد	عدد العمليات	قيمة العمليات			
23,490	809	22*	6,948	165	21*	5,901	188	19*	4,327	167	15*	2,906	101	16*	3,408	188	14*	(1) البلدان العربية
8,391	837	39*	3,100	202	32*	2,208	217	32*	1,289	174	31*	784	95	22*	1,009	149	25*	(2) البلدان الأفريقية
14,797	387	28*	4,396	89	21*	3,812	104	20*	2,620	66	15*	1,623	56	14*	2,345	72	17*	(3) البلدان الآسيوية
1,042	76	18*	478	26	11*	203	18	7*	134	11	7*	158	11	5	69	10	4*	(4) البلدان اللاتينية
975	40	14	199	5	4	282	14	9	73	5	2	340	8	3	82	8	6	(5) بلدان أخرى
554	250	-	330	141	-	153	32	-	10	29	-	5	17	-	56	31	-	(6) الهيئات والمنظمات
49,248	2,399	121*	15,451	628	89*	12,560	573	87*	8,452	452	85*	5,816	288	74*	6,968	458	78*	المجموع الكلي

المصدر: أمانة التنسيق.

(*) بالإضافة إلى عدة مؤسسات وهيئات ومنظمات أخرى مستفيدة.

الشكل (4): توزيع العمليات التمويلية حسب مجموعة البلدان المستفيدة (2010-2014)

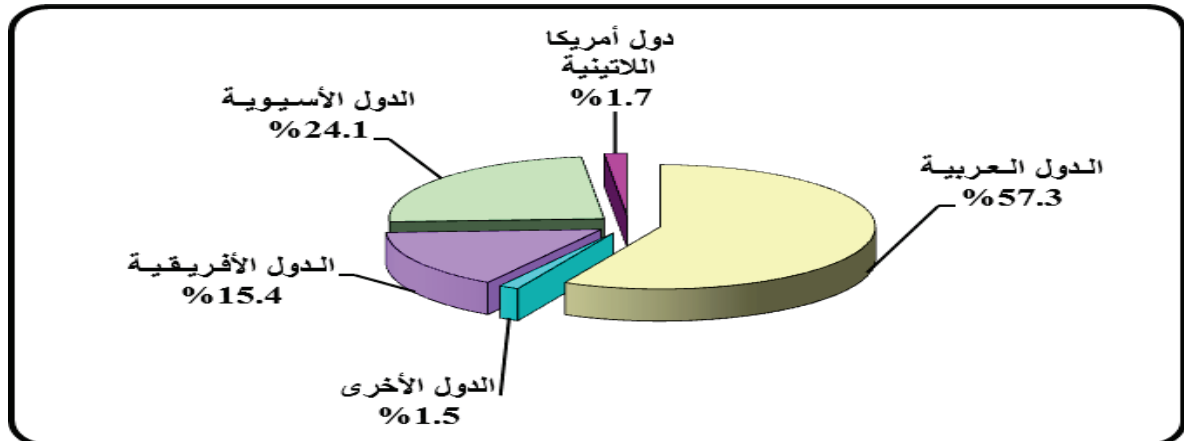


المصدر: أمانة التنسيق.

المجموع التراكمي لعمليات مؤسسات مجموعة التنسيق لنهاية عام 2014

بلغ المجموع التراكمي لالتزامات العمليات التمويلية لمؤسسات التنمية العربية أعضاء مجموعة التنسيق إلى نهاية عام 2014 حوالي 145.9 مليار دولار. ساهمت به مؤسسات المجموعة لتمويل حوالي 7200 مشروعاً تنموياً موزعاً عبر 130 دولة. وتنوعت هذه المشاريع لتشمل مختلف القطاعات والنشاطات الاقتصادية والاجتماعية. وقد بلغ نصيب مجموعة الدول العربية من هذه الالتزامات حوالي 83.6 مليار دولار (57.3 في المائة)، ومجموعة الدول الآسيوية حوالي 35.3 مليار دولار (24.1 في المائة)، ومجموعة الدول الأفريقية حوالي 22.4 مليار دولار (15.4 في المائة)، ومجموعة دول أمريكا اللاتينية حوالي 2.5 مليار دولار (1.7 في المائة)، ومجموعة الدول الأخرى حوالي 2.1 مليار دولار (1.5 في المائة)، الملحق (5/11) والشكل (5).

الشكل (5): المجموع التراكمي لعمليات مؤسسات مجموعة التنسيق حسب مجموعة الدول المستفيدة (2014)

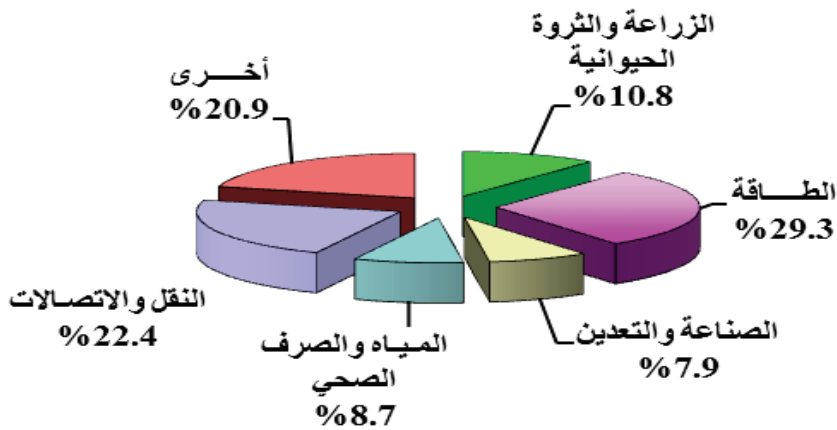


المصدر: الملحق (5/11).

وقد بلغت نسبة الالتزامات التمويلية للبنك الإسلامي للتنمية حوالي 37.4 في المائة من إجمالي الالتزامات التراكمية لمؤسسات التنمية العربية حتى عام 2014، يليه الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بنسبة 19.6 في المائة، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بنسبة 13.7 في المائة، والصندوق السعودي للتنمية بنسبة 8.9 في المائة، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية بنسبة 8.7 في المائة، وصندوق النقد العربي بنسبة 5.6 في المائة، وصندوق أبوظبي للتنمية بنسبة 3.3 في المائة، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا بنسبة 2.8 في المائة، وبرنامج الخليج العربي للتنمية 0.01 في المائة.

وقد شملت الأولويات قطاعات الطاقة والنقل والاتصالات والمياه والصرف الصحي وقطاعات أخرى تشمل الخدمات الصحية والتعليمية والسكنية، على نحو 81.3 في المائة من إجمالي قيمة التزامات العمليات التمويلية. ويتصدر قطاع الطاقة قطاعات البنى الأساسية، فقد حصل على نسبة 29.3 في المائة من إجمالي التمويل، يليه قطاع النقل والاتصالات بنسبة 22.4 في المائة، ثم قطاع الخدمات الذي يشمل الصحة والتعليم والإسكان ودعم موازين المدفوعات بنسبة 20.9 في المائة، وقطاع المياه والصرف الصحي بنسبة 8.7 في المائة. وبلغت حصة القطاعات الإنتاجية التي تشمل أنشطة الزراعة والثروة الحيوانية والصناعة والتعدين نحو 18.7 في المائة منها حوالي 10.8 في المائة للزراعة والثروة الحيوانية وحوالي 7.9 في المائة للصناعة والتعدين، الملحق (6/11) والشكل (6).

الشكل (6): التوزيع القطاعي للمجموع التراكمي لعمليات مؤسسات مجموعة التنسيق (2014)



المصدر: الملحق (6/11).

أهم تطورات المساعدات الإنمائية الدولية

وفقاً للبيانات الرسمية للجنة المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الصادرة في إبريل 2015، فقد بلغ صافي المساعدات الإنمائية الرسمية 135.2 مليار دولار عام 2014، أي بفارق بسيط عن المستوى القياسي

والذي بلغ 135.1 مليار دولار عام 2013. وبخصوص نسبة صافي المساعدات الإنمائية الرسمية إلى الناتج القومي الإجمالي للدول الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية فقد استقرت في حدود 0.29 في المائة، نفس النسبة المسجلة عام 2013.

وحسب تقرير لجنة مساعدات التنمية، فإن المساعدات الإنمائية الرسمية زادت بنحو 66 في المائة، من حيث القيمة الحقيقية منذ عام 2000، سنة الإعلان عن الأهداف الإنمائية للألفية. في حين انخفضت المساعدات الثنائية إلى البلدان الأقل نمواً بنسبة 16 في المائة، من حيث القيمة الحقيقية إلى 25 مليار دولار. ويُعزى الكثير من هذا الانخفاض إلى تخفيف عبء الديون المرتفعة بشكل استثنائي على ميانمار في عام 2013.

كما تشير نفس البيانات إلى أن صافي المساعدات الإنمائية الرسمية زادت في ثلاثة عشر بلداً، وأكبر الزيادات سجلت في ألمانيا، فنلندا، السويد، وسويسرا. وبالمقابل انخفضت هذه المساعدات في خمسة عشر بلد عضو في لجنة المساعدات الإنمائية، خاصة في أستراليا، وكندا، وإسبانيا، واليابان، وبولندا، والبرتغال. ومن جانب آخر تشير بيانات لجنة المساعدات الإنمائية، إلى أن كل من الدنمارك، ولوكسمبورغ، والنرويج، والسويد والمملكة المتحدة، قد تجاوزت الهدف الذي حددته الأمم المتحدة للإبقاء على المساعدة الإنمائية الرسمية عند مستوى 0.7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي، جدول (4).

جدول رقم (4)
أكبر الدول المانحة للمساعدات الإنمائية*
(2014)

أكبر الدول المانحة لصافي المساعدات من حيث القيمة	صافي المساعدات (مليار دولار)	أكبر الدول المانحة لصافي المساعدات كنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي	نسبة المساعدات إلى الدخل القومي الإجمالي (%)
الولايات المتحدة الأمريكية	32.73	السويد	1.10
المملكة المتحدة	19.39	لوكسمبورغ	1.07
ألمانيا	16.25	النرويج	0.99
فرنسا	10.37	الدنمارك	0.85
اليابان	9.19	المملكة المتحدة	0.71

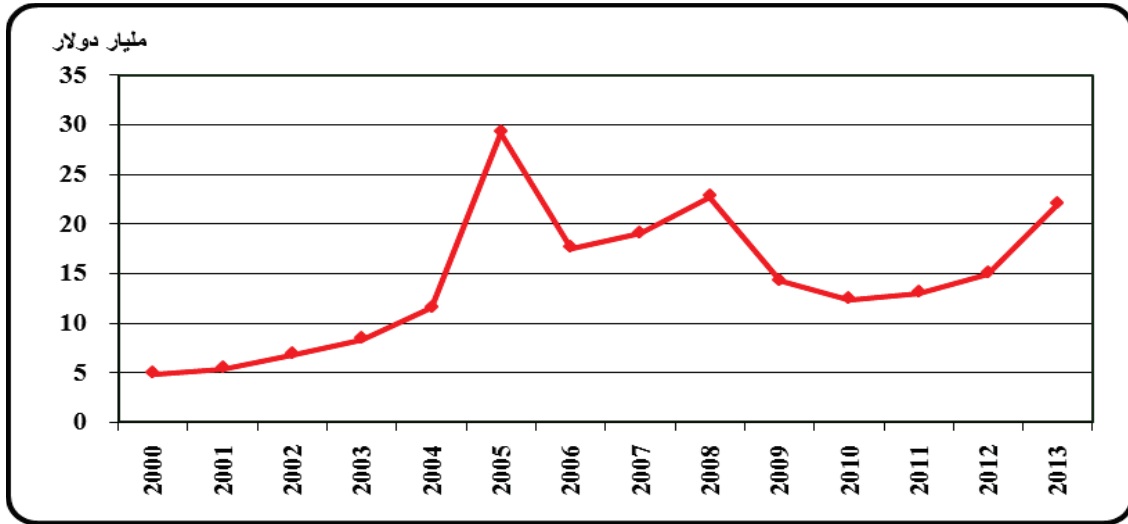
* دول أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
المصدر: الموقع الإلكتروني لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

فيما يتعلق بالدول المانحة غير الأعضاء في لجنة المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والاجتماعي والتنمية، فإن دولة الإمارات العربية المتحدة احتلت المرتبة الأولى عالمياً كأكبر مانح للمساعدات الإنمائية الرسمية قياساً إلى الدخل القومي الإجمالي، حيث سجلت 1.17 في المائة عام 2014.

حصة الدول العربية من المساعدات الدولية خلال الفترة 1990 – 2013

بلغ نصيب الدول العربية من المجموع التراكمي خلال الفترة 1990 – 2013 للمساعدات الرسمية الإنمائية المقدمة للدول النامية حوالي 276 مليار دولار. وحصل العراق على الحصة الأكبر من المساعدات الإنمائية الدولية خلال الفترة، بلغ مقدارها 69.3 مليار دولار، أي بنسبة 25.1 في المائة، ثم مصر بمقدار 49.3 مليار دولار وبنسبة 17.9 في المائة، وفلسطين بمقدار 27.8 مليار دولار وبنسبة 10.1 في المائة، والسودان بمقدار 22.7 مليار دولار وبنسبة 8.2 في المائة، والمغرب 21.7 مليار دولار وبنسبة 7.9 في المائة، والأردن بـ 16.0 مليار دولار وبنسبة 5.8 في المائة، الملحق (7/11) والشكل (7).

الشكل (7): إجمالي المساعدات الإنمائية الرسمية للدول العربية من جميع المصادر (2013-2000)



المصدر: الملحق (7/11).